تمهيد

أرسى اعتمادُ الاتفاق العالمي من أجل الهجرة الآمنة والمنظمة والنظامية (الاتفاق العالمي) في كانون الأول/ديسمبر 2018 مَعْلَمَاً تاريخياً في حوكمة الهجرة، انطلاقاً من الاعتراف بالتعاون سبيلاً وحيداً لتسخير إمكانات الهجرة من أجل التنمية والتصدي للمخاطر والتحديات المرتبطة بها. ويقدّم الاتفاق العالمي رؤيةً شاملة لحوكمة الهجرة الدولية، وهو مخطط غير مُلزِم تسترشد به البلدان لتحسين قدرتها على حوكمة الهجرة على نحو فعال وتقديم نتائج أفضل للمهاجرين ولبلدان المنشأ والعبور والمقصد. ويعكس هذا الاتفاق تلاقياً بين الدول على اتباع نَهجٍ قائم على الحقوق إزاء الهجرة، والتزاماً بحوكمة الهجرة على نحو يكمِّل الوعد بالكرامة والرفاه للجميع، حسبما ورد في خطة التنمية المستدامة لعام 2030.

ويأتي اعتماد هذا الإطار الشامل في وقت حرجٍ للمنطقة العربية التي تشهد مستويات غير مسبوقة من الهجرة باعتبارها منطقة منشأ وعبور ومقصد. وفي عام 2017، استضافت المنطقة ما يزيد على 38 مليون مهاجر ولاجئ، بما في ذلك ما يناهز 9 ملايين لاجئ، يمثلون نحو 15 في المائة من المهاجرين الدوليين في العالم. وتشير التقديرات إلى أن 29 مليون شخص هاجروا من البلدان العربية، وأن نصفهم تقريباً مكثوا في المنطقة. وقد التمس أكثر من 9 ملايين لاجئ الحماية في المنطقة العربية، بما في ذلك 3.7 مليون لاجئ من المشمولين بولاية مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين و5.4 مليون لاجئ فلسطيني من المسجّلين لدى وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا). ودوافع الهجرة في المنطقة توازي في تعقيداتها أنماطَ الهجرة واتجاهاتها. ولعلّ التفاوت الكبير في مستويات الاستقرار والتنمية بين بلدان المنطقة عاملٌ هام في تشكيل ملامح الهجرة داخل المنطقة وخارجها. ففي حين أن بعض البلدان العربية لا تزال تتخبّط في الصراع والدمار والفقر، يحتلّ بعضُها الآخر الصدارة في ميادين البحث والتطوير الرائدة، وبناء مدن المستقبل وجذب المهاجرين من جميع أنحاء العالم.

ويوفر تقرير حالة الهجرة الدولية لعام 2019 رؤىً جديدة عن اتجاهات الهجرة وأنماطها في المنطقة العربية، وتحديداً عن طبيعة حركات الهجرة وملامح المهاجرين، والسياسات والأنظمة الجديدة المعتمَدة في المنطقة. وقد أعدّت اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا) والمنظمة الدولية للهجرة هذا التقرير، بالتعاون مع 15 وكالةً تابعةً للأمم المتحدة وعضواً في مجموعة العمل المعنية بالهجرة الدولية في المنطقة العربية، التي تأسست في عام 2013. يشكل هذا التقرير النسخة الثالثة من سلسلة تقارير حالة الهجرة الدولية (حيث صدر التقرير الأول في عام 2015 والتقرير الثاني في عام 2017)، ويتناول الهجرةَ في المنطقة العربية في إطار الاتفاق العالمي. ويَعرض أيضاً أهمية الاتفاق العالمي من أجل المنطقة، ويحدد الممارسات الجيدة لدعم البلدان في تحقيق أهدافه.

وقد اكتسبت الهجرة أهميةً ملحوظة في مناقشات السياسات العامة في جميع البلدان العربية، نظراً لشدة التحوّلات الديمغرافية والاقتصادية والاجتماعية التي نجمت عن الهجرة الواسعة النطاق في معظم البلدان. وتحقيقاً للأهداف الواردة في الاتفاق العالمي والبالغ عددها 23 هدفاً، يتعيّن على الدول اتخاذ خطوات طموحة وملموسة لمعالجة انعكاسات تلك الأهداف على السياسة العامة على المستوى الوطني.

ويهدف هذا التقرير إلى تقديم توجيهات في مجال السياسة العامة، وتشجيع المناقشات والحوارات بين مختلف أصحاب المصلحة من أجل تعزيز الحوكمة

الفعالة لتدفقات الهجرة، وكفالة الكرامة لجميع الفتيات والفتيان والنساء والرجال المهاجرين، وتسخير إمكانات الهجرة في دفع عجلة التنمية المستدامة.

رولا دشتي

وكيل الأمين العام للأمم المتحدة
الأمين التنفيذية للإسكوا

تشارك في رئاسة مجموعة العمل المعنية بالهجرة الدولية في المنطقة العربية

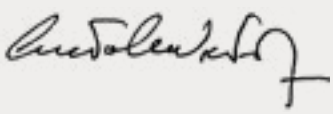

أنطونيو ڤيتورينو

المدير العام
المنظمة الدولية للهجرة

يشارك في رئاسة مجموعة العمل المعنية بالهجرة الدولية في المنطقة العربية